إنما تختلف باعتبار أحوال المضمرين في التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فوجب الحكم لها بمحل من الإعراب قياسًا على سائر المضمرات لا يقال بأن هذا الاختلاف موجود في إياي وإياك وإياه وهي حروف لأنا نمنع حرفيتها لأنها عندنا ضمائر ٥ الثالث أنها تقع توكيدًا لما قبلها ولذلك اشترط مطابقتها لما قبلها والحروف لا تؤكد الأسماء لمباينة الحروف للأسماء وإذا ثبت أنها ضمائر ولها محل من الإعراب فالمختار تبعها لما قبلها فإن كان مرفوعًا فلا إشكال في تأكيد المرفوع بالمرفوع لا يقال بأنه قد تقع قبلها اسم ظاهر ٥ والظاهر لا يؤكد بالمضمر كما تقدم في التأكيد اللفظي لأنا نقول قد تقع قبلها ضمير وظاهر فعممنا الحكم نظرًا إلى الضمير لحاجتنا إلى التأكيد إذ لا يمكن الحكم به في البعض دون البعض فأما التأكيد اللفظي فلا حاجة إلى تأكيده بما هو لا يقع منه لإمكان تأكيده بظاهر مثله وإن كان قبلها منصوب كقوله تعالى إن ترن أنا أقل وتجدوه عند الله هو خيرًا وإن زيدًا هو المنطلق فهو أيضًا من باب تأكيد المنصوب بضمير المرفوع كما تقدم في باب التأكيد فثبت بهذا التقرير أن لهذه الضمائر موضعًا من الإعراب على حسب المتقدم وأما تبعها لما بعدها فضعيف لأن التأكيد لا يتبع ما بعده بل ما قبله حجة للقائلين بالحرفية من ثلاثة أوجه أحدها أنها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل كالحروف الموضوعة للدلالة على الخطاب في ذلك وذلكما وذلكم وإنما أتى بها بصيغ الضمائر فلا تدل على أنها ضمائر كما لم تدل حروف الخطاب على الضمائر وإن كانت بصيغ ضمائر الخطاب ٥ الثاني أنه يدخل عليه اللام في خبر كان كقولك إن كنا لنحن الصالحين وفي خبر إن ٥ وفي التنزيل إنا لنحن الخالقون وأما كونه



لا يدخل عليه اللام ٥ الثالث أنه لو كان له محل من الإعراب لوجب أن يكون محله الرفع لأنه ضمير المرفوع ولو كان محله الرفع لما وقع بعده المنصوب في كان وظننت لأن ما بعده يكون محمولًا عليه فيمتنع أن يباينه في الإعراب وأما دعوى تأكيد المنصوب بالمرفوع فضعيف لأنه من شواذ التأكيد و٥ هذا حكم مطرد في باب من أبواب العربية ولا يمكن بناء باب من أبوابها على شيء من شواذ التأكيد وعلى هذا لا يجوز تأكيده ولا العطف عليه لأنه حرف فلا يقال كان زيد هو نفسه خيرًا منك ولا عمرو وهو وبكر أفضل منك ويجوز على المذهب الأول لأنه اسم ٥ وإذا قلت ظننت زيدًا هو القائمة جاريته إن اعتقدت أن الألف واللام لزيد جاز الفصل ونصب القائمة لأنهما بمعنى الذي فيصلح أن يكون وصفًا له فيحسن الوصف وإن اعتقدت أنهما للجارية لم يجز الفصل وتعين رفع القائمة لأنهما بمعنى التي والمؤنث لا يصلح وصفًا للمذكر فلا يحصل لشرط ما يحتاج إلى الفصل من الوصف والخبر ولا يقع ضمير المنصوب كقولك ظننت زيدًا إياه القائم لأن أصل الفصل في المبتدأ والخبر ولا يقع فيهما إلا ضمير المرفوع ثم لما دخلت العوامل عليهما لم يغيره عما وضع له واعلم أنه يتعين الفصل في باب كان وأخواتها وفي باب ظننت وأخواتها لكون ما بعده منصوبًا وأما في باب الابتداء وباب إن وأخواتها فلا يتعين للفصل بل يحتمل الفصل ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر والجملة محله لا يفرد ومن العرب أيضًا من يرفع في باب كان وفي باب ظننت ويجعل خبر كان والمفعول الثاني جملة وعليه قول الشاعر أتبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر لأن القافية مرفوعة ٥ وقرئ شاذًا لكنت أنت الرقيب عليهم بالرفع ولكن كانوا هم الظالمون ٥ وأنا أقل بالرفع وقرأ الأعمش وأن هذا هو الحق بالرفع وقرأ أيضًا حذف هو من قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم لأنه لو أتى به لرفع ٥ وقرئ ويرى الذين أوتوا

Copyright © King Saud University